رساله الرئيس محمد أنور السادات
لمؤتمر دور البنوك في خدمه التنميه
فى١٥ مارس ١٩٨١

السيدات والسادة .. اعضاء مؤتمر دور البنوك في التنميه في مصر تعد مشكلة التمويل بأبعادها المختلفه من أهم المشاكل التي تواجه التنميه في البلاد الناميه وهذه البلاد في سعيها الي التنميه الاقتصاديه تدور في حلقه مفرغه ، ضعف معدلات الادخار والاستثمار وهذه المعدلات المتواضعه بدورها لا تحقق زياده في الدخل القومي والانتاج إلا بنسب ضئيله تبلغ آثارها معدلات الزياده المرتفعه للسكان .. ولذلك تظل مستويات المعيشه علي ماهي عليه من الانخفاض وقد تنخفض الي مستويات اقل

وفي ظل هذه الظروف لا يكون امام هذه البلاد من سبيل إلا محاوله لتنميه اقتصادها بمعدلات مناسبه حتي تتمكن من رفع مستويات المعيشه لابنائها .. ولا يكفي لبرامج التنميه في هذه البلاد ان تكون متواضعه .. بل من الضروري ان تكون ضخمه متلاحقة بل وسريعه حتي تقطع في زمن قصير المراحل التي قطعتها دول اكثر تقدما وتطورا في فتره طويلة نسبيا ومعني هذا ان معدل التنميه الاقتصاديه في هذه البلاد لابد وان تكون اعلي من مثيلاتها في البلاد المتقدمه لتضيق الفجوة الحضارية الواسعة بينها وبين الدول المتقدمه

www.anwarsadat.org

والنتيجة الطبيعيه لذلك ان برامج التنميه التي تنفذها اليوم البلاد الآخذة في النمو تحتاج الي استثمارات ضخمه وتنحصر موارد التنميه الاقتصاديه في المدخرات الحقيقيه للقطاعين العام والخاص وفائض الميزانيه الحكوميه، والاستثمار الاجنبي الخاص والعام ، والقروض الخارجيه الحكوميه والدوليه ، والمنح والهبات .. ولكن المدخرات الحقيقيه في الدول الناميه عاده ما تكون متدنيه وليس من السهل دفعها بسرعه الي معدلات اعلي تقترب من معدلات الاستثمارات المطلوبه لعمليه التنميه اما الميزانيه الحكوميه فعاده ماتظهر عجزا، واذا ما حققت فائضاً فغالباً ما يكون ضئيلاً .. اما بالنسبه للاستثمار الاجنبي فقد تضاءلت اهميته كثيرا في حين مازالت القروض الاجنبية تلعب دورا لا بأس به في التنميه الاقتصاديه لهذه البلاد من هذا يتبين ضآلة الموارد المتاحه عاده للتمويل في البلاد المتخلفة وقصورها عند تمويل اي خطه للتنميه الاقتصاديه تتصف بالطموح ومن هنا يأتي الدور الذي يمكن ان يلعبه الائتمان المصرفي في تمويل عمليات التنميه في هذه البلاد ، ومن هنا تتضح اهمية دور المصارف في هذا الشأن

ومصر باعتبارها من الدول الساعيه في التقدم بدأت منذ الخمسينات في تنفيذ برامج وخطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .. ولقد بدأت في ظل ائتمان اجنبي يسيطر علي السوق المصريه وكان الجهاز المصرفي يعمل في خدمه السوق الماليه الخارجيه وكان لابد من اتخاذ اجراءات عديده من اجل تحويل هذا القطاع المصرفي لخدمه الاقتصاد المصري

وباتخاذ تلك الاجراءات صار الجهاز المصرفي المصري مهيئا للقيام بدوره في عمليه التنميه وهكذا صارت التنمية وبالتحديد منذ مطلع السبعينات ومشكلتها الجوهريه هي مشكله التمويل ولقد ظلت الميزانيه العامه للدوله هي المصدر الاساسي للتمو يل وعلي الرغم مما قدمه الجهاز المصرفي من تمويل مباشر لقطاعات الاعمال ، فقد تمثلت مساهمته البارزه في التمويل غير المباشر الذي قدمه للحكومه في صورة تمويل العجز في الميزانيه العامة وقد ابرز ذلك بعض الصعوبات التي واجهت تنفيذ برامج وخطط التنميه في مصر بسبب تخلف الادخار عن الاستثمار من ناحيه ولقله فعاليه دور التمويل المصرفي من ناحيه أخري . وللتغلب علي مشكله ندره رأس المال ومن ثم صعوبه تمويل التنميه كان لابد من العمل علي جذب رؤوس الاموال الاجنبيه الخاصه منها والعامه الي مصر .. كما تطلب الامر كذلك ضرورة مشاركه القطاع الخاص والعام في القيام بعبء التمويل ولاجل ذلك بدأت سياسه الانفتاح الاقتصادي وبدأت معها مرحله جديده من مراحل تطور الجهاز المصرفي

ولقد مر الاقتصاد المصري خلال السنوات الست الماضيه بتطورات كبيرة وسريعة فأصبح يتزايد في دور رأس المال الخاص والمشروعات الخاصه وكان لابد من مسايرة الجهاز المصرفي لهذا التطور حيث اخذت المصارف الخاصه تعمل جنبا الي جنب مع المصارف العامه فاتسعت بذلك رقعه السوق النقديه

وفي ظل هذا التطور الهيكلي الكبيرفي الجهاز المصرفي وامتداد رقعته اصبح الأمل معقوداً عليه في القيام بدور اكثر نشاطا وفعاليه في تجميع مزيد من المدخرات الوطنيه وتوفير موارد مناسبه وكافيه من النقد الاجنبي علي ان يقوم في الوقت ذاته بتوجيه المزيد من هذه الموارد الي الاسهام المباشر في تمويل مشروعات التنميه سو اء التي يطضلع بها القطاع العام او الخاص لو اقتضي الامر خروجه علي الاسلوب التقليدي في التمو يل الذي يسير عليه الآن الذي يمثل في توفير التسهيلات الائتمانيه قصيره الاجل لتمويل التجاره الخارجية بصفه عامه والاستيراد بصفه خاصه

ولا يخفي عليكم ان السياسه النقديه يجب ان تؤدي دورها في هذا المجال ، اذ يستطيع البنك المركزي بصفته بنك البنوك وانطلاقاً من مسئوليته عن تنظيم وتوجيه الائتمان والرقابه عليه وتشجيع المصارف سواء العامه او الخاصه علي توجيه قدر وافر من مواردها الي التمويل المباشر لاستثمارات التنمية مع المحافظه فى الوقت نفسه علي الثقه في سلامه الجهاز المصرفي ذاته مع تحقيق سياسه نقديه وائتمانيه ملائمه يمكن من خلالها توفير المناخ المناسب امام الجهاز المصرفي ليتولي مسئولياته في تعبئه المدخرات وزيادتها وتقديم التمويل اللازم للاستثمار والتنميه الحقيقيه بتفتح واضح وبمرونه تستند الي فهم حقيقي للاحتياجات المتطوره للاقتصاد المصري مع تحقيق الاستقرار للقوه الشرائيه للنقود وبذلك تحقق الزياده المنشوده في الاستثمار وفي الانتاج ويرتفع مدي النمو الاقتصادي الحقيقي بما يؤدي في النهايه الي رفع مستوي معيشه الشعب المصري وتحقيق الرفاهيه له ونأمل

أن ينتهي هذا المؤتمر إلي وضع الاسس والمبادي ء التي يمكن للجهاز المصرفي الاسترشاد بها لدعم مسيره التنميه ورفع مستوى الرفاهيه لابناء هذا البلد العزيز

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

www.anwarsadat.org